جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مجلة الحقوق والحريات

مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
بالتعاون مع مخبر:
أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي الخامس عشر حول:

الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية

يومي 14/13 أفريل 2015

الرئيس الشرفي للمجلة:
الأستاذ الدكتور سلاطنية بلقاسم (مدير الجامعة)
مدير المجلة:
الأستاذ الدكتور الزين عزري (عميد الكلية ومدير المخبر)
رئيس التحرير:
الدكتور عبد العالي حاحة
نائب رئيس التحرير:
الدكتور يعيش تمام شوقي

هيئة التحرير

الدكتور مفتاح عبد الجليل — الدكتور فيصل أنسيغة
الدكتور دبابش عبد الرؤوف — الدكتورة آمال يعيش تمام
الدكتور عادل مستاري — الدكتور فوزي نور الدين

العدد الثاني - مارس 2016

الترقيم الدولي ISSN: 2543 – 3652 الإيداع القانوني: 2013 – 3503

اللجنة العلمية للمجلة

الأساتذة من الجامعات الجزائرية

أ.د كيحل عز الدين - جامعة بسكرة/ الجزائر
أ.د عبد الحليم بن مشري - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. يعيش تمام شوقي - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. عادل مستاري - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. باري عبد اللطيف - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. دبابش عبد الرؤوف - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. أسعيد مصطفى - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. أحميد هنية - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. فتحي محدة - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. بوسطلة شهرزاد - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. عتيقة بلجبل - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. ميلود خلف الله - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. خليفة محمد - جامعة عنابة/ الجزائر
د. دغبار رضا - جامعة البليدة/ الجزائر
د. فاتح خلاف - جامعة جيجل/الجزائر
د. زعبي عمار - جامعة الوادي/ الجزائر
أ.د مفتاح عبد الجليل - جامعة بسكرة/ الجزائر
أ.د لشهب حورية - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. حاحة عبد العالي - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. فوزي نور الدين - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. آمال يعيش تمام - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. أنسيغة فيصل - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. قروف موسى - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. شبري عزيزة - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. يوسفي نور الدين - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. عادل بن عبد الله - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. عبد الحليم مرزوقي - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. مخلوفي عبد الوهاب - جامعة باتنة / الجزائر
د. سعدي عبد الحليم - جامعة قسنطينة/ الجزائر
د. خلف فاروق - جامعة الوادي/ الجزائر
د. سليمان حاج عزام - جامعة المسيلة/ الجزائر

الأساتذة من الجامعات الأجنبية

أ.د بن عبو عبد الصمد - جامعة الرشيدية/ المغرب
أ.د وائل علام - جامعة الشارقة/ الإمارات
أ.د وليد الغدوم - جامعة صفاقس/ تونس
أ.د أحمد حضراني - جامعة مكناس/ المغرب
أ.د رشيد لبكر - جامعة الدار البيضاء/ المغرب
أ.د أحمد طوران أرسلان - جامعة محمد الفاتح/ تركيا
أ.د بن حليلو فيصل - جامعة الشارقة/ الإمارات
أ.د قوراري فتيحة - جامعة العين/ الإمارات
أ.د محمد ولد الداه - جامعة نواكشط/ موريتانيا

7

« وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ »

الآية 132 من سورة الأنعام

شـــروط النشر في المجلة

مجلة الحقوق والحريات مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث والدراسات القانونية خصوصا تلك التي تخص مجال الحقوق والحريات العامة والفردية، كما تعنى بنشر أشغال الملتقيات الدولية والوطنية والأيام الدراسية المنظمة من طرف المخبر،وعموما فإن النشر في المجلة يخضع لجملة من الضوابط كالتالي:

- أولا: يجب أن يكون المقال أو المداخلة المقترحة للنشر بحثا أصيلا، وليس جزءا مستلا من أطروحة دكتوراه، أو مذكرة تخرج، أو كتاب.

- ثانيا:يجب أن لا يكون المقال أو المداخلة قد سبق نشرها في مجلة داخل أو خارج الوطن، أو أن يكون قد سبق المشاركة بها في ملتقى أو يوم دراسي.

- ثالثا:ضرورة التزام الباحث بقواعد البحث العلمي والضبط المنهجي السليم سيما ما تعلق منها بقواعد الاقتباس والتحليل والتوثيق، والأمانة العلمية.

- رابعا:يجب أن لا يتعدى عدد صفحات المقال أو المداخلة 20 صفحة، وأن لا يقل عن 10 صفحات.

- خامسا: يجب مراعاة كتابة البيانات المتعلقة بصاحب المقال أو المداخلة (الاسم، اللقب، الصفة والدرجة العلمية، البريد الالكتروني، رقم الهاتف، الجامعة المستخدمة).

- سادسا:يعرض المقال على خبرتين سريتين، على أن يلتزم صاحب المقال بتصويبه في الجانبين المنهجي والموضوعي، وفقا لما جاء في تقرير الخبرتين ويؤخذ هذا التصويب بعين الاعتبار في نشر المقال ضمن أي عدد من أعداد المجلة.

- سابعا: المجلة تقبل كذلك نشر ملخصات أطروحات الدكتورة في مجال القانون، وكذا التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ذات الصلة بمجال الحقوق والحريات.

- ثامنا: جميع المقالات والمداخلات التي يتم نشرها ضمن أي عدد من أعداد المجلة لا تعبر عن رأي المجلة ، أو الهيئة المكونة لها ، وعليه فكل موقف أو إخلال بشروط البحث العلمي الأصيل سيما ما تعلق من ذلك بالسرقة العلمية التي يتم إثباتها، لا يلزم إلا صاحب المقال أو المداخلة، ويعرضه للأحكام القانونية الجاري العمل بها.

- تاسعا: يقدم المقال المقترح للنشر ضمن نسختين ورقيتين، وقرص مضغوط إلى رئيس التحرير أو نائبه أو يتم إرساله عبر البريد الالكتروني للمجلة التالي:

revue.dl2013@gmail.com

لمراسلة مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة :

العنوان البريدي:

✉ : قسم الحقوق، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة ص ب **145** ق ر **7000** بسكرة - الجزائر–

فهـــــرس المحتويـــــات

كلمة مدير المجلة / كلمة رئيس التحرير

د. عبد العـــــالي حاحة	جامعة بســـــكرة	إستراتيجية المشرع الجزائري في مواجهة الفساد.	09
السيد: أحمـــــــد غـــاي	الهيـــــئة الوطنية للوقـــاية من الفساد ومكـــــــافحته	التعريف بالهيئة والإطار القانوني لمكافحة الفساد.	35
د. نـــــــــادية تياب	جامعة بجـــــاية	تكريس مبدأ حرية المنافسة آلية للوقاية من الفساد (الجزائر والمغرب نموذجًا).	51
أ. صـــــــــولي ابتسام	جامعة بســـــكرة	الإعلام كآلية لمكافحة الفساد.	69
د. عبـــــد الكريم حيضرة	جامعة القـــاضي عـــــــــياض	دور الشفافية في مكافحة الفساد: الصفقات العمومية نموذجا.	93
د. البشـــــير علي الكوت د. علي عبد الكريم العاشق	جامعة طـــرابلس جامعة الـــزاوية	الفساد في ليبيا وآليات مكافحته.	103
د. سمـــــــــير شوقي	جامعة سطـــيف	نحو تفعيل دور المجتمع المدني لمكافحة الفساد في الدول المغاربية.	123
د. عبـــــد المجيد لخذاري	جامعة خنـــشلة	حماية الشهود في ظل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.	141
د.عبـــــد الحق قريمس	جامعة جيـــجل	عن جدوى تعدد هيئات الوقاية من الفساد.	155
د. عبـــــد الرؤوف دبابش أ. قطـــــاف تمام اسماء	جامعة بســـكرة	ظاهرة الفساد في الدول المغاربية دراسة في أهم الأسباب،المظاهر، الانعكاسات.	165
د. نبـــــــيلة رزاقي	جامعة البلـــيدة	إستراتيجية جهاز الضبط القضائي في الكشف عن جرائم الفساد.	183
أ. د حســـينة شـــرون	جامعة بســـكرة	الأحكام الإجرائية والموضوعية المستحدثة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	201
أ. د محمـــــــد بن محمد أ. بوسعـــــــيد ماجدة	جامعة ورقـــلة	الآليات القانونية لاسترداد العوائد الإجرامية بين الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والقانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.	225
أ.د. عبد الحليم بن مشري	جامعة بســـكرة	سياسة التجريم في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	241

أ.د. عبد القادر دراجي	جامعة باتنة	استحداث آليات جديدة للتحري والمتابعة في إطار مكافحة الفساد.	269
أ.د رقية عواشرية	جامعة باتنة	الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية.	285
د. أحمد سويقات	جامعة ورقلة	المفتشية العامة بالوزارة كآلية فعالة لمكافحة الفساد.	301
د. شبل بدر الدين	جامعة الوادي	دراسة في مدى موائمة القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	321
د. وردية فتحي	جامعة تيزي وزو	السياسة العقابية لمكافحة الفساد وفقا للأمر رقم 06-01.	335
د. عماد الدين رحايمية	جامعة البليدة	المتابعة الجزائية لجرائم الفساد والعقوبات المقررة لها (في ظل القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته).	351
د. هدى زوزو أ. زولیخة زوزو	جامعة بسكرة	الرقابة كآلية للوقاية من جرائم الصفقات العمومية في التشريع الجزائري.	367
أ.فضيل خان أ. شعيب محمد توفيق	جامعة بسكرة	الفساد الإداري والمالي: المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج.	393
د. سامية بلجراف	جامعة بسكرة	استرداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد (التحديات والآليات).	409
د. رمزي حوحو	جامعة بسكرة	ضمانات وآليات حماية المال العام من الفساد في الجزائر.	429
أ. جميلة فار	جامعة بسكرة	واقع ورهانات الهيئة الوطنية والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد.	457
د. عتيقة بلجبل	جامعة بسكرة	الفساد الإداري على المستوى الدولي.	481
د. فريد علواش	جامعة بسكرة	الإثراء غير المشروع وفقا لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	497
د. أمال يعيش تمام	جامعة بسكرة	التصريح بالممتلكات كآلية وقائية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر.	503

523	مفهوم الفساد في ظل العولمة.	جامعة بسكرة	د. يوسفي نور الدين
533	دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد المالي في التشريع الجزائري.	جامعة بسكرة	د. شوقي يعيش تمام أ. شبري عزيزة
01	La déclaration de patrimoine comme mesure préventive contre la corruption : l'expérience Algérienne.	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته	حاج علي محمد نصر الدين
09	La lutte contre la corruption : une question internationale.	جامعة بسكرة	أ. محمد جغام

إن الفساد ظاهرة إجرامية خطيرة وفتاكة، قديمة قدم الإنسان، أشارت إلى خطورتها كل الشرائع و الكتب السماوية، غير أن القرآن الكريم انفرد بتميزه في هذا المجال إذ حدد الداء بدقة وبين وسائل علاجه في خمسين آية كاملة.

والفساد آفة عالمية لا يقتصر وجوده على الدول النامية فقط بل هو متفشي حتى في الدولة المتقدمة، وهذا بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد فيها، وله من الآثار السلبية الهدامة الكثير على جميع الميادين و الأصعدة وخاصة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي التدخل العاجل لمواجهته، فهو السبب الرئيس في تعطيل مبدأ سيادة حكم القانون وفي تراجع التنمية بمختلف صورها، وهو المقوض الأساسي للديمقراطية و هو العامل المتسبب في تزايد البيروقراطية والتسيب الإداري وانتشار بعض الآفات الاقتصادية وفي تراجع قيم المجتمع وأخلاقياته.

ومعالجة ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك ومتعددة المستويات كظاهرة الفساد تستوجب البدء بمحاولة التعرف على ماهيتها وتشخيص كافة جوانبها قبل الشروع في البحث عن سبل مكافحتها، ذلك أن كل مواجهة فعالة وناجحة تتوقف بالضرورة على تشخيص دقيق للظاهرة موضوع المواجهة.

واختلف الفقهاء حول تعريف الفساد نظرا لاختلاف منابعهم و مشاربهم وتوجهاتهم الفكرية، ويمكن رد أسباب عدم وجود إجماع حول تعريف للفساد، إلى عمومية وسعة استخدامه في المجال السياسي اليومي والذي انعكس على باقي القطاع والتيارات.

بناء على ما سبق فإن المجتمع الدولي وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة وقبله الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية، أولى ظاهرة الفساد أهمية خاصة ضمن مبادراته وبرامج عمله، إيمانا منه بخطورة هذه الآفة، غير أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي أهم هذه المبادرات على الإطلاق في هذا المجال بحكم أنها جاءت بإستراتيجية محددة و واضحة المعالم لمواجهة هذه الظاهرة والتي تراوحت بين الوقاية والتجريم، هذا وتعتبر منظمة الشفافية الدولية من أهم المنظمات الدولية المتخصصة والمعنية بموضوع الفساد، وهذا بما تضعه من تقارير سنوية والتي ترصد من خلالها مستويات الفساد في مختلف دول العالم.

والمتتبع لهذه التقارير وخاصة تقرير منظمة الشفافية الدولية الأخير لسنة 2014، يلاحظ أن الفساد قد تفاقم في أغلب الدول العربية رغم الإصلاحات السياسية والإدارية التي

ميزت هذه الدول في الآونة الأخيرة وخاصة دول المغرب العربي والتي أتت في ذيل الترتيب من حيث مكافحة الفساد والشفافية.

انطلاقا مما سبق نظم مخبر الحقوق والحريات بالتعاون مع مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ومؤسسة هانس صيدل الألمانية مؤتمرا علمي لتشخيص ظاهرة الفساد وتحديد دوافعها وأثارها، معالجا إشكالية فشل استراتجيات وخطط الدول المغاربية في كبح جماح هذه الآفة الفتاكة التي باتت تأتي على الأخضر واليابس من مدخرات وأموال هذه الدول، ولتحدد أسباب فشل الوسائل القانونية المتعددة للتصدي لها، رغما أن هذه الدول كانت السباقة في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتكييف تشريعاتها الداخلية معها، وإنشاء الكثير من الأجهزة الرقابية والإدارية والقضائية المتخصصة في الوقاية و مكافحة الفساد.

وهذا من خلال جملة من المحاور التي غطى المشاركون من مختلف الدول المغاربية مختلف عناصرها وجزئياتها، حيث قسمت المداخلات على الشكل التالي:

المحور الأول: الفساد: المفهوم، الأسباب، الآثار.

المحور الثاني: الآليات الوقائية لمواجهة الفساد في الدول المغاربية .

المحور الثالث: وسائل مكافحة الفساد في الدول المغاربية.

المحور الرابع: استعراض استراتيجيات و تجارب دول المغرب العربي في مجال التصدي للفساد وتقييمها.

ووقوفا على الالتزام بالتعهدات الملقاة على عاتقنا في توصيات الملتقى، وتعميما لنشر الفائدة فقد آلينا على أنفسنا نشر أعمال الملتقى في هذا العدد من مجلة الحقوق والحريات، الصادرة عن مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، آملين أن يصل صداها إلى كل المهتمين بقضايا مكافحة الفساد والوقاية منه، من طلبة وأساتذة باحثين ومسؤولين ومتخصصين في شتى المجالات.

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

مدير مخبر الحقوق والحريات في النظمة المقارنة

الأستاذ الدكتور الزين عزري

إن صدور العدد الثاني لمجلة الحقوق و الحريات يعد تتويجا للجهود الكبيرة التي يبذلها القائمين نشاطات مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، وكذا أعضاء هيئة التحرير من أجل المضي قدما في سبيل تحقيق الأهداف العلمية النبيلة المتوخاة من وراء إصدارها.

ولاشك أن نجاحنا في نشر العدد الثاني للمجلة يصب في إطار ضمان الاستمرارية والثبات لها، وجعلها فضاء علميا مهما لترقية البحث العلمي في بلادنا. وتتجلى أهمية هذا العدد بالنظر إلى ما يحتويه من مقالات قانونية قيمة لأساتذة وباحثين من داخل الوطن وخارجه كانت ثمرة أشغال الملتقى الدولي الخامس عشر حول الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية، والذي نأمل معه أن يصل صداها إلى كل المهتمين بمثل هكذا مواضيع من الطلبة والأكاديميين، ورجال الإعلام.

وإذ نهنئ أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية الأفاضل وطلابها الكرام بصدور العدد الثاني لهذا المولود العلمي الجديد، فإنه لا يسعنا سوى أن نوجه الدعوة إلى جميع الأساتذة والباحثين في مجال القانون للمساهمة ببحوثهم في الأعداد القادمة للمجلة، ضمانا لإنجاحها،وتشجيعا على استمرارية إصدارها.

رئيس تحرير المجلـــة

الدكتور عبد العالي حاحة